

مشيراً إلى أن منظمة «أيسفيل» ومقرها اليمن تأسست بناء على هذه النظرية وتعمل حالياً على نشرها وتطبيقها وتطويرها لكي تحقق الهدف التنموي الاقتصادي بالتشبيك مع منظمات المجتمع المدني وبالشراكة مع الحكومات الوطنية.

تعقد الهيئة العالمية للتمويل التعاوني الإسلامي الثلاثاء بصنعاء مؤتمراً صحفياً لإشهار نظرية «التمويل التعاوني الإسلامي». وأوضح رئيس الهيئة خالد الصبيحي أن النظرية الجديدة يمنية المصدر وتعتبر أحدث نظرية للتنمية الاقتصادية السريعة والشاملة.



طالب مجلس النواب الحكومة بأن تحل قضية معالجة الاختلالات الأمنية على رأس أولوياتها، باعتبارها تشكل التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدد الاستقرار والسكينة العامة. وحذرت اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2014 في تقريرها من خطورة الوصول بعجز الموازنة العامة للدولة إلى المستوى الذي أورده البيان المالي، لما لذلك من آثار سلبية تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتضعف الثقة بالاقتصاد والعملية الوطنية.

وأقر مجلس النواب مشروع الموازنة الجديدة بعجز قدره 679,2 مليار ريال "يعادل 3,1 مليار دولار".

كتب/ المحرر الاقتصادي

الحكومة تقرر تنفيذ جرعة سعرية قاتلة للشعب

تقليص دعم المشتقات النفطية في موازنة 2014م إلى 330 ملياراً

وزير المالية يكشف عن توجه لرفع أسعار تعرفه الكهرباء بنسبة 15%

عجز الموازنة العامة أكثر من 3 مليارات دولار

نسبتها 23,6% من إجمالي النفقات على فوائد الدين العام المحلي و19,3% من تكاليف دعم المشتقات النفطية وهذا يعني أن تكاليف الدين المحلي تتجاوز أربعة أضعاف النفقات الاستثمارية. وتوقع ثبات حجم الدخل القومي المتاح الإسمي عام 2013، وبلغ معدل التضخم 9% وبلغ معدل نمو السكان 3%، في ظل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بمعدل 5,7% والحقيقي بمعدل 5,4% عام 2013، إلى جانب تراجع فائض صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي بمعدل 25% وعدم تجاوز معدل انخفاض عجز ميزان صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي 4%.

ويقدر إجمالي استخدامات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2014 بـ 2,8 تريليون ريال تعادل "13,02 مليار دولار" موزعة على أبواب الموازنة الخمسة. فيما قدرت الإيرادات العامة بنحو 2,2 تريليون ريال تعادل 10,2 مليار دولار وذلك من مختلف المصادر الإيرادية، وبعجز قدره 679,2 مليار ريال تعادل 3,1 مليار دولار.

زيادة حجم ونسبة الإيرادات الذاتية غير النفطية خلال العامين الأخيرين، إذ تزال الإيرادات النفطية والغازية تمثل ما نسبته 56% من إجمالي الموارد العامة للفترة يناير - نوفمبر 2013. وأشار البيان المالي إلى أن "الاختلال الأكبر هو في جانب النفقات حيث تستحوذ النفقات الجارية حسب بيانات التنفيذ الفعلي لنفس الفترة على ما نسبته 91,5% من إجمالي الاستخدامات. بينما لا تتجاوز النفقات الاستثمارية خلال نفس الفترة ما نسبته 3,8% والنفقات التحويلية الرأسمالية ما نسبته 4,5% مقارنة بحوالي 5,4 و 4,1% على التوالي خلال الفترة المقابلة من عام 2012. وقال: إن البيانات الفعلية الأولية تظهر أن النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة لا تتجاوز

قأصت حكومة الوفاق الوطني دعم المشتقات النفطية المخصص للعام "2014" بنسبة 5%، ما يعني أن أسعار بيع المشتقات النفطية ستشهد ارتفاعاً خلال الفترة القادمة. وخفّضت وزارة المالية في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014 الدعم المعتمد إلى 330,8 مليار ريال "1,5 مليار دولار" من 348,1 مليار ريال "1,6 مليار دولار" العام 2013. وقال وزير المالية صخر الوجيه لدى تقديمه "البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة" أمام مجلس النواب: إن تأجيل تنفيذ بعض سياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية والإدارية المهمة مثل الإصلاحات السعرية وتنظيف كشوفات الرواتب من الوظائف المزروجة والوهومية، "ساهم بدرجة أساسية في تفاقم وضع الموازنة العامة".

وقدر إجمالي استخدامات الموازنة العامة للعام 2014 بمبلغ 2,8 تريليون ريال "13,02 مليار دولار"، فيما قدرت الإيرادات العامة بنحو 2,2 تريليون ريال "10,2 مليار دولار" وودعت اللجنة البرلمانية الحكومة إلى التنفيذ الكامل لنظام البصمة والصورة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة أقصاها نهاية يوليو 2014 واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المعرقلين لذلك وإحالتهم للجهات القضائية المختصة وموافاة المجلس بتقرير أول بأول عن مستوى التنفيذ، وتعزيز الشفافية والمساءلة في كافة المؤسسات والمصالح والأجهزة الحكومية للحد من مشكلة الفساد. كما شددت على الالتزام بتوجيه المخصصات المعتمدة لبرنامج الضمان الاجتماعي للمستحقين من الفئات الفقيرة والمعتمدة في المجتمع، وزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية في الموازنات القادمة بهدف التخفيف من الفقر، وكذا دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تساعد على توفير فرص العمل والحد من البطالة.

في أكبر فضيحة فساد ونهب للمال العام:

«إم تي إن» تسدد ضرائب 10 مليارات و«سبأفون» 316 مليوناً فقط

مرتبات للعام السابق، مبلغ 196 مليوناً و483 ألفاً و934 ريالاً. أما شركة «يمن موبايل» فقد بلغ حجم ضرائبها للأرباح في 2013، 9 مليارات و220 مليوناً و659 ألفاً و649 ريالاً "لم يتضمن الكشف نفسه ضرائب المرتبات من الشركة".

وانتقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بدراسة الموازنة الحكومية لعام 2014، ما وصفته بمحدودية الإيرادات الضريبية من هذه الشركات، والتفاوت الكبير بينها لمصلحة شركة بعينها.

وإذ طلبت اللجنة بياناً عن ضرائب الدخل على شركات الاتصالات لعام 2012 أيضاً، فقد ردت وزارة المالية ببيان تفصيلي، يظهر أولاً حجم إيرادات كل من شركتي "إم تي إن" و"سبأفون"، حيث بلغت إيرادات الأولى 67 ملياراً و786 مليوناً و993 ألفاً و522 ريالاً، بينما حجم إيرادات "سبأفون" 52 ملياراً و57 مليوناً و426 ألف ريال.

وأوردت الوزارة إيضاحات بشأن إجمالي إيرادات شركة "سبأفون" التي على أساسها يتم تقدير الضرائب المستحقة، قائلة إن إيرادات سبأفون لنفس العام تقل عن إيرادات شركة "إم تي إن" لسنة 2012، بمبلغ 15 ملياراً و729 مليوناً و567 ألفاً و522 ريالاً. لكن الوزارة استدركت بأن قرار "سبأفون" بهذه الإيرادات "لا يزال تحت الدراسة والمراجعة والتحليل للتحقق منه".

كما بررت الوزارة بأن هناك ارتفاعاً في التكاليف يتمثل في زيادة مصاريف التمويل لدى "سبأفون" عن شركة "إم تي إن".

وأضافت الوزارة "هناك ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة التابعة لشركة سبأفون وعند تطبيق أحكام المادة 16 من القانون رقم 17 لسنة 2010 الخاصة بحساب الإهلاكات لأغراض ضريبية، أسفرت عن قسط إهلاك عال عند تطبيق النسب القانونية".

وقال عضو في لجنة "الموازنة" البرلمانية، إن التبريرات المقدمة للجنة بشأن الواقع المتدني لضرائب شركة "سبأفون"، ركيكة، فضلاً عن أن المالية ظهرت في موقع "المتستر".

فوق ضريبة
شلتع بين
«سبأفون»
وأعمالها

بلغت إيرادات Mtn 67 ملياراً و786 مليوناً و993 ألفاً و522 ريالاً، بينما حجم إيرادات "سبأفون" 52 ملياراً و57 مليوناً و426 ألف ريال

ضرائب «سبأفون» تقل بمبلغ 15 ملياراً عما دفعته باقي الشركات

وزير المالية يتستر على جريمة تحايل «سبأفون»

على كبار المكلفين، في مصلحة الضرائب، وقدمته وزارة المالية إلى مجلس النواب فقد وردت شركة "إم تي إن" ضرائب أرباح لعام 2013، بمبلغ 10 مليارات و429 مليوناً و629 ألفاً و967 ريالاً، كما وردت ضريبة مرتبات مبلغ 718 مليوناً و989 ألفاً و158 ريالاً أي بإجمالي ضريبة دخل ومرتبات "11,148,619,125 ريالاً". وبالمقابل، بلغت إيرادات ضرائب الأرباح من شركة "سبأفون"، لنفس العام، 316 مليوناً و585 ألفاً و618 ريالاً فقط لا غير، كما وردت ضريبة مرتبات بمبلغ 349 مليوناً و544 ألفاً و127 ريالاً "أي بإجمالي لضرائب الأرباح والمرتبات" 129,745,666,129 ريالاً".

فيما لا تزال شركة "واي" تتمتع بالإعفاء الاستثماري من ضريبة الأرباح حتى عام 2014، بحسب ما ينص عليه قانون الاستثمار، كونها التحقت بالسوق حديثاً، فإنها وردت ضريبة مرتبات لعام 2013، مبلغ 277 مليوناً و322 ألفاً و501 ريال، وضريبة

وفي تفاصيل المعلومات التي نشرتها يومية "الأولى"، فإن اللافت للنظر هو حجم الفارق الكبير بين شركتي القطاع الخاص "إم تي إن" و"سبأفون"، وهو الفارق الذي يعزز لدى أوساط سياسية واقتصادية وبرلمانية قناعات بأن "سبأفون" المملوكة للشيخ حميد الأحمر، تحظى بإعفاءات كبيرة، و"غض نظر" من قبل الحكومة، ووزارة المالية تحديداً، بينما تبرر الحكومة والشركة هذا التواضع في عائدات الضرائب، بالقول إن الشركة تتعرض لـ "خسائر".

وبحسب كشف بالإيرادات الضريبية لقطاع الاتصالات، صادر عن الوحدة التنفيذية للضرائب

كشفت بيانات وزارة المالية عن الضرائب المحصلة من كبار المكلفين، قطاع شركات الاتصالات، عن فوارق كبيرة في الأرقام الموردة بين كل شركة وأخرى، من الشركات الحكومية والمختلطة والخاصة، وخصوصاً شركات القطاع الخاص.

ووفقاً لتقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2014 فقد بلغ إجمالي ضرائب العام 2013 أكثر بتقليص من 35 مليار ريال، منها ما يزيد على 23 ملياراً من شركات الاتصالات التابعة للقطاع العام "المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركة (يمن موبايل) للاتصالات، والشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن)". وما يزيد على 12 مليار ريال من شركات القطاع الخاص، 90% من إجمالي المبلغ موردة من شركة "إم تي إن"، و10% فقط من "سبأفون".

